باب التمييز[1]

ويقال له أيضًا باب التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر.

(و هو ما فيه معنى "من") أخرج الحال، فإنها تشارك التمييز فيما عدا ذلك من القيود التي تذكر.

(الجنسية) أخرج: استغفرت الله ذنبًا ونحوه، فهو مفعول لا تمييز، وإن كان على معنى من، لأنها غير الجنسية.

(من نكرة) احترز به من المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول به.

نحو: هو حسن وجهه، فإن فيه ما في: هو حسن وجها إلا التنكير.

---

(١) الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً وتصبب عرقاً وطبت بذلك نفساً وامتلأ الإناء ماءً وضقت به ذرعاً فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعَرَق هو الذي تصبب فلفظهُ لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل.

وكذلك: ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبداً وهو أحسنهم وجهاً فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه إلا أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراهة للعبد فإذا قلت: أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمته على العبيد ولا بدّ من أن يكون إذا أضفته واحدا منهم.

فإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس فمعناه: أنت أفره من كل عبد إذا أفردوا عبداً عبداً كما تقول: هذا خير إثنين في الناس أي: إذا كان الناس اثنين اثنين.

واعلم: أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس وأن العوامل فيها إذا كن أفعالا أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته وإن شئت وحَّدته تقول: طبتم بذلك نفساً وإن شئت أنفساً قال الله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا) وقال تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا) فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً.

قال أبو العباس: ولا يجوز عندي: عشرون دراهم يا فتى والفصل بينهما أنك إذا قلت: عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس.

فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول: عبيداً وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس وكان سيبويه لا يجيزه والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه لأنه يراه.

كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرههم عبداً فكما لا يجوز: درهماً عشرون ولا: عبداً هذا أفرههم لا يجوز هذا ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك لأن قولك: عشرون درهماً إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل. [الأصول: ١/١٩١]

(منصوبة) احتراز من النكرة المضاف إليها، وفيها معنى من الجنسية.

نحو: له رطل زيت.

(فضلة) أخرج اسم لا المحمولة على إن، نحو: لا خيرًا من زيد فيها، وفيها ما في التمييز إلا الفضلية.

(غير تابع) يخرج صفة اسم لا المنصوبة، نحو: لا رجل ظريفًا، فإنها نكرة فضلة منصوبة بمعنى من الجنسية، لكنها تابع، ويخرج أيضًا، نحو: قبضت عشرة دراهم، ففي دراهم معنى من الجنسية، وهو نكرة منصوبة فضلة، لكنه تابع.

obeikandl.com

[أقسام التمييز]

(ويميز إما جملة، وستبين) أي في الفصل الذي يلي هذا.

(وإما مفردًا عددًا) نحو: ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف:١٤٢].

(أو مفهم مقدار) وهو الكيل نحو: إردب قمحًا، والوزن نحو: رطل زيتًا، والمساحة نحو: شبر أرضًا، وما أشبه ذلك كـ ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خيرًا﴾ [الزلزلة:٧].

وبعض النحويين يجعل المقدار متناولا للعدد أيضًا، وعليه جرى ابن الضائع، وما فعله المصنف هو طريق الفارسي.

(أو مثلية) كقول بعضهم: ما لنا مثله رجلاً، ولنا أمثالها إبلاً.

(أو غيرية) نحو: لنا غيرها شاء.

(أو تعجب) نحو: ويحه رجلاً، وحسبك به فارسًا، ولله دره إنسانًا، و[1]: [الكامل المجزوء المرفل المصدع]

يَا جَـــارَتَا مَـــا أَنْتِ جَـــارَهْ

وظاهر كلام المصنف أن هذا كله قياس، وبعض متأخري المغاربة قال: إن التمييز المنتصب عن تمام الاسم يفسر عددًا أو مقدارًا أو شبيهًا بالمقدار نحو: عليه شعر كلبين ذنبا، أي مثل شعر، ولا يجيء بعد غير ذلك إلا قليلاً يحفظ ولا يقاس عليه، ومثل لذلك بجميع المثل السابقة من قوله: أو مثلية إلى آخرها، وفيه نظر.

(بالنص على جنس المراد) الباء متعلقة بيميز؛ وربما أفهم هذا منع التمييز بمثل، فلا يقال: لي عشرون مثله، وقد أجازه سيبويه، وحكى: لي ملء الأرض أمثالك.

---

(١) هو للأعشى الكبير؛ ومن العلماء مَن جعل هذا عجز البيت، وجعل صدره:

بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ

ومنهم مَن عكس؛ فجعل المذكور في الكتاب صدرًا، وجعل الّذي ذكرناه عجزًا؛ وهو المثبت في الدّيوان.

و(بانتْ): فارقتْ. (وَعَفَارَهْ): اسمُ امرأة.

والشّاهد فيه: (ما أنت جاره) حيث يدلّ على التّعجُّب، إذ التّقدير: عظمت من جارة.

انظر: الصّاحبيّ ٢٧٠، والمقرّب ١٦٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٥/١، وابن النّاظم ٤٥٥، ورصف المباني ٥١٣، وشرح شذور الذّهب ٢٤٣، وابن عقيل ٦٠٥/١، والأشمونيّ ١٧/٣، والخزانة ٣٠٨/٣ - ٣١٠، ٤٨٦/٥، ٤٨٨، والدّيوان ١٥٣.

وفي شرح الصفار أن الكوفيين لا يجيزون: لي عشرون مثله، لأن التمييز مبين ومثل مبهمة. انتهى.

والصواب الجواز في مثل هذا، لأن الإضافة بينت المراد؛ وكلام المصنف محمول على ما لا بيان فيه كشيء، فلا تقول: عندي عشرون شيئًا، وعلى هذا اختار المصنف في هذا الكتاب في نعما أن " ما " اسم تام مرفوع، وليس تمييزًا، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(بعد تمام بإضافة) نحو: ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران:٩١]، و﴿عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة:٩٥]، ولله دره إنسانًا.

(أو تنوين) ظاهرًا كان نحو: رطل زيتًا، أو مقدارا نحو: خمسة عشر رجلاً.

(أو نون تثنية) لي منوان عسلاً.

(أو جمع) نحو: ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾ [الكهف:١٠٣]، قاله المصنف.

(أو شبهه) أي شبه الجمع نحو: ﴿ثَلاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف:١٤٢]. ولا يقع التمييز بعد نون شبيه المثنى، فلا يقال: اثنان رجلاً، ولا اثنتان امرأة.

[أحكام التمييز المفرد]

(وينصبه مميزه لشبهه بالفعل) نحو: هو مسرور قلبًا، باشتعال رأسه شيبًا، وسرعان ذا إهالة؛ فقلبا منصوب بمسرور، وشيبًا باشتعال، وإهالة وهو الشحم بسرعان، وهو اسم فعل بمعنى سرع.

وهذا الذي ذكره المصنف مخالف لكلام المغاربة من جهة جعله هذا من تمييز المفرد، وهم يعدونه من تمييز الجملة، نحو: طاب زيد نفسا، ويخصون تمييز المفرد بما هو عدد أو مقدار من مكيل أو موزون أو ممسوح، فيقولون: التمييز ينتصب عن تمام الكلام، وهو الواقع لبيان إبهام حصل في الإسناد، سواء كان المسند فعلا نحو: طاب زيد نفسا، أو شبهه نحو: زيد طيب نفسًا؛ وينتصب عن تمام الاسم، وهو الواقع لبيان إبهام اسم كالمعدود وما ذكر معه، فما اصطلح عليه المصنف من جعل تمييز الجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية، كما سيأتي، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك مخالف لاصطلاحهم، ولا حجر في الاصطلاح، ولعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه والنحويين، ولكن ليس هذا موضع تقريره، فإنه يحتاج إلى بسط.

(أو شبهه) أي شبه شبه الفعل، كثلاثين ليلة وبقية ما سبق من المثل بعده إلى: ما أنت جاره؛ فناصب التمييز في هذه كلها ما سبق من الأسماء تشبيها لها في طلبها ما بعدها باسم الفاعل العامل.

(ويجره بالإضافة إن حذف ما به التمام) كما سيأتي بيانه؛ والذي به التمام هو المضاف إليه؛ والتنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، ونون شبيه الجمع، فإذا حذف ما يسوغ حذفه من هذه جر المميز التمييز بالإضافة.

(ولا يحذف إلا أن يكون تنوينا ظاهرًا) نحو: رطل زيت، وإردب قمح، وذراع ثوب، وهو مسرور قلب؛ والتنوين المقدر سيأتي حكمه.

(في غير: ممتلئ ماء، ونحوه) وهو كل ما كان من المنون مقدر الإضافة إلى غير التمييز نحو: البيت ممتلئ برا، والكوز ممتلئ ماء، أي ممتلئ الأقطار؛ وكذا: زيد متفقئ شحما، أي متفقئ الأقطار؛ فلتقدير إضافته إلى غير التمييز امتنعت إضافته إلى التمييز، كما لا يضاف إليه المضاف صريحا.

(أو مقدرًا في غير: ملآن ماء، وأحد عشر درهمًا، وأنا أكثر مالاً، ونحوهن) فما لا تنوين فيه من غير هذه الثلاثة يجوز فيه الإضافة، نحو: زيد أشعث رأسا، وهند شنباء أنيابا، فيجوز نصب رأس وأنياب وجرهما بالإضافة، بحذف التنوين المقدر، أي الذى منع من ظهوره شبه الاسم للفعل المقتضي منعه بالجر والكسر، وأما التنوين المقدر في الثلاثة، فلا يقدر حذفه للإضافة؛ أما ملآن ماء ونحوه، فلأنه مقدر الإضافة إلى غير التمييز، أي ملآن الأقطار؛ وأما أحد عشر وبابه فللزوم تنوينه تقديرًا، ولو صرح بالتنوين لم تمكن الإضافة إلى هذا المميز لإفراده؛ وأما أكثر مالا ونحوه، فالمراد به أفعل التفضيل الواقع بعده سببي، فإنه يجب نصب السببي، ولا يجوز جره بالإضافة، إذ لا يضاف أفعل التفضيل إلا إلى ما كان المفضل بعضه؛ وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد تصيير أفعل فعلا، فتقدير أكثر مالا: كثر ماله، فإن لم يصلح لذلك تعينت الإضافة نحو: زيد أكرم رجل.

(أو يكون نون تثنية) نحو: عندي رطلا زيت.

(أو جمع تصحيح) نحو: هم حسنو وجوه، ومنطلقو ألسن.

وخرج بقوله: جمع تصحيح نون عشرين وأخواته، فلا يقال: عشرو درهم، بل: عشرون درهمًا. هذا هو المشهور، وحكى الكسائي أن من العرب من يقول: عشرو درهم، وبعض النحويين قاس على هذا الشاذ، فأجاز ذلك في بقية العقود بعده.

(أو مضافًا إليه صالحا لقيام التمييز مقامه) فلو قلت: هو أشجع الناس رجلاً، جاز في إفادة هذا المعنى أن تحذف المضاف إليه، وتقيم الذي كان تمييزًا مقامه، فتقول: هو أشجع رجل. وضابطه صحة جعل ما ميزت به مقام أفعل التفضيل، كما في المثال، إذ يصح: زيد رجل؛ فإن لم يجز ذلك تعين بقاء الإضافة ونصب التمييز نحو: زيد أكثر الناس مالاً.

وعلم من كلامه أن المضاف إليه لو لم يصلح للحذف، وإقامة التمييز مقامه لم يجز إلا نصب التمييز نحو: لله دره رجلاً. ويدخل فيه أيضًا: زيد أكثر الناس مالا؛ إذ لا يصلح التمييز فيه لقيامه مقام المضاف إليه، ولا مقام أفعل التفضيل، فيتعين نصبه.

(في غير ممتلئين أو ممتلئين غضبا) فلا إضافة هنا، إذ المميز مضاف إلى غير التمييز تقديرًا، كما سبق تقريره في: ممتلئ، وملآن؛ ولو قدم هذا على قوله: أو مضافًا إليه كان أحسن.

(ويجب إضافة مفهم المقدار إن كان في الثاني معنى اللام) فإذا قلت: عندي ظرف عسل وكيس دراهم؛ فإن أردت ظرفًا يصلح للعسل وكيسا يصلح للدراهم تعينت الإضافة؛ والتقدير: ظرف للعسل وكيس للدراهم؛ وإن أردت عسلا يملأ الظرف ودراهم تملأ الكيس، جاز أن تضيف فتجر، وأن تنون فتنصب.

(وكذا إضافة بعض لم تغير تسميته بالتبعيض) فتقول: عندي جوز قطن، وحب رمان، وتمرة نخلة؛ بالإضافة لا غير.

(فإن تغيرت به) أي تسميته بالتبعيض.

(رجحت الإضافة والجر على التنوين والنصب) فتقول: عندي جبة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب، بالجر والنصب، ولكن الجر أرجح لبعد الناصب عن الفعل.

(وكون المنصوب حينئذ تمييزًا أولى من كونه حالاً، وفاقًا لأبي العباس) فإذا نصبت خزا وفضة وذهبا في المثل السابقة فسيبويه يعربها أحوالا، والمبرد يقول: هي تمييز؛ ورجح المصنف قول المبرد بأنه لا يحوج إلى تأويل بمشتق؛ وصحح جماعة منهم ابن هشام الخضراوي قول سيبويه، ووجهه رفع هذه الأسماء الظاهرة والوصف بها، ولو قصد التمييز لكانت الإضافة هي الراجحة؛ وقد كثر في كلامهم النصب؛ ومن رفعهم الظاهر قولهم: سرج خز صفته، وكتاب طين خاتمه؛ فلو كان ما قبل هذا المنصوب معرفة رجحت الحالية؛ وقال المصنف في باب الحال: إنه لا يكون إلا حالاً، لكنه قال في هذا الباب: إن الحالية راجحة.

(ويجوز إظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عددًا، ولم يكن فاعل المعنى) فتقول: لي ملء الكيس من ذهب، وإردب من قمح، وأمثالها من إبل، وغيرها من شاء، وويحه من رجل، ولله دره من فارس، وكذا الباقي، ولا تقول: أحد عشر من درهم، ولا: زيد أكثر من مال، وطيب من نفس.

[فصل:
في التمييز الجملة]

(فصل): **(مميز الجملة)** وهو ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو: طاب زيد نفسا، ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢].

وإنما خص هذا النوع بكونه مميز الجملة، لأن لكل من جزأي الجملة فيه قسطًا من الإبهام يرفعه التمييز، بخلاف: لي مثله رجلاً، وزيد طيب نفسًا، ونحوهما مما سبق في تمييز المفرد، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة، فأطلق على مميزه: مميز مفرد، وعلى مميز هذا النوع: مميز جملة. وهذا، كما سبق، اصطلاح من المصنف يخالف اصطلاح المغاربة، فإنهم يجعلون نحو: زيد طيب نفسًا، ومسرور قلبًا، من التمييز المنتصب عن تمام الكلام الذي سماه المصنف: تمييز الجملة، وقد سبق ذكره، وعلى هذا لا يختص تمييز الجملة بما وقع بعد جملة فعلية، كما ذكر المصنف، بل يكون بعدها وبعد الاسمية كما مثل، وبعد اسم الفعل نحو: سرعان ذا إهالة.

(منصوب منها بفعل) فالناصب له الفعل الذي في الجملة التي يميزها، وهذا على اصطلاح المصنف في مميز الجملة، وأما على المشهور فناصبه الفعل أو ما في معناه، من اسم فاعل ونحوه، أو مصدر، أو اسم فعل.

وكون ناصب التمييز الواقع بعد تمام الكلام هو الفعل أو الفعل ونحوه هو مذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي؛ قال ابن عصفور: وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، واختار ابن عصفور هذا القول.

(يقدر غالبًا إسناده إليه مضافًا إلى الأول) فإذا قلت: طاب زيد نفسا قدرته بطابت نفس زيد. ويتناول الإسناد المذكور إسناد الفعل إليه على جهة المفعولية، نحو: غرست الأرض شجرا، فتقول: غرست شجر الأرض. ولم يختلف النحويون في إثبات التمييز المنقول من الفاعل، واختلفوا في المنقول من المفعول، فأثبته أكثر النحويين المتأخرين، وتبعهم ابن عصفور والمصنف، ونفاه الشلوبين والأبدي.

فأما قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، فظاهر في إثباته، أي: فجرنا عيون الأرض، وخرجه من نفاه على الحال، أي محال أو حوامل للماء، أو

البدلية، أي: فجرنا الأرض عيونها، أو على إسقاط الجار، أي: بالعيون. واحترز بقوله: غالبًا من: امتلأ الكوز ماء، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩]، ونحوهما.

(فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له أو لملابسه المقدر) فإذا قلت: كرم زيد أبا، جاز أن تخبر بالأب عن زيد، فتقول: زيد أب، فإذا نصبت الأب تمييزًا احتمل وجهين، أحدهما: أن يكون لزيد، والمعنى أنه أب كريم، فلا يكون التمييز حينئذ منقولا من الفاعل، ويجوز دخول من عليه، فتقول: من أب، كما في: كرم زيد رجلاً؛ والثاني أن يكون المقصود أن أباه كريم، فيكون حينئذ منقولا من الفاعل، وتمتنع من، والأصل: كرم أبو زيد.

(وإن دل الثاني على هيئة، وعني به الأول، جاز كونه حالاً؛ والأجود استعمال من معه عند قصد التمييز) مراده بالثاني ما صح الإخبار به عن الأول، وذلك نحو: كرم زيد ضيفا، فيجوز الإخبار بضيف عن زيد، فتقول: زيد ضيف، فإذا نصبت ضيفا وقصدت به زيدًا، جاز فيه وجهان: الحالية لدلالته على هيئة، والتمييز لصحة دخول من عليه؛ والأجود عند قصد التمييز قرنه بمن، رفعا لتوهم الحالية؛ هذا إذا قصدت بضيف زيدًا، وإن أردت غير زيد تعين كونه تمييزًا؛ وامتنعت حينئذ من، لأنه تمييز منقول من الفاعل، والأصل: كرم ضيف زيد.

(ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله، إن اتحدا معنى، ما له خبرًا) فتقول:

كرم زيد رجلاً، والزيدان رجلين، والزيدون رجالاً؛ كما تقول: زيد رجل، والزيدان رجلان، والزيدون رجال؛ فأما ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩] فأفرد لأن رفيقا وخليطا وصديقا يستغنى بمفردها عن جمعها كثيرًا في الإخبار وغيره، أو لأن التقدير: وحسن رفيق أولئك رفيقا، فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه.

(وكذا إن لم يتحدا، ولم يلزم إفراد لفظ المميز لإفراد معناه، أو كونه مصدرًا لم يقصد اختلاف أنواعه) وذلك نحو: حسن الزيدون وجوهًا، وطهروا أعراضًا؛ فإن كان معنى التمييز مفردًا تعين إفراد لفظه، كقولك في أبناء رجل واحد: طاب الزيدون أصلا، وكرموا أبا، وكذا إذا لم يقصد اختلاف أنواع المصدر نحو: زكا الأتقياء سعيا، وجاد الأذكياء وعيا؛ فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو: تخالف الناس آراء، وتفاوتوا أذهانا، ونحوه: ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾ [الكهف:١٠٣].

(وإفراد المباين بعد جمع، إن لم يوقع في محذور، أولى) فطاب الزيدون نفسا، وقروا عينا، أولى من أنفس وأعين، لإفادته المقصود باختصار.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء:٤]، فإن أوقع الإفراد في محذور تعين تركه فيجمع وإن كان بعد مفرد، فتقول: كرم الزيدون آباء، لقصد ما أكرمهم من آباء، وما أكرم آباءهم؛ ولو أفردت لأوهم أن المقصود: كرم أبو الزيدين وهو واحد؛ وكذا تقول: نظف زيد ثيابًا، لأنك لو قلت: ثوبا، لأوهم أنه ثوب واحد.

(ويعرض لمميز الجملة تعريفه لفظًا) إما بأل كقوله[1]:

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعبَ؟ وَالحَرْبُ لـم تَقِدْ لظاها، ولم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ

أو بالإضافة نحو قولهم: غبن فلان رأيه، ووجع بطنه، وسفه نفسه.

وليس المراد من قوله: مميز الجملة، الاحتراز من مميز المفرد بأنه لم يعرض ذلك فيه، بل يحتمل أن يكون المقصود أن ذلك كثير في مميز الجملة، بخلاف المفرد، والسماع جاء في كل منهما؛ ومن المفرد رواية البغداديين أن من العرب من يقول: قبضت الأحد عشر الدرهم؛ وحكاية المصنف هذا تبين ما ذكرت من تأويل كلامه، ويحتمل أن يكون ذكر الجملة لأجل ما سيأتي من التأويلات، فإنها جميعها لا تأتي إلا في مميز الجملة.

(فيقدر تنكيره) فتقدر زيادة ال، وينوى بالإضافة الانفصال، ويحكم بتنكير المضاف، كما قال سيبويه في قولهم: كل شاة وسخلتها بدرهم، أن المراد: كل شاة وسخلة لها، قاله المصنف، وفي الثاني بحث.

(أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه) نحو: سوأ رأيه، أي جعله سيئا، وشكا بطنه، وأهلك نفسه.

(أو بحرف جر محذوف) والأصل: في رأيه، وفي بطنه، وفي نفسه، ثم أسقط الحرف، وتعدى الفعل فنصب.

(أو ينصب على التشبيه بالمفعول به) فيحمل الفعل اللازم على المتعدي، كما حمل اسم فاعله على اسم فاعله، إلا أنه شاذ في الأفعال، مطرد في الصفات، وجعل من تشبيه الفعل: أن امرأة كانت تهراق الدماء.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢.

(لا على التمييز، محكومًا بتعريفه، خلافًا للكوفيين) ووافقهم ابن الطراوة؛ وحجتهم ما سبق مما صورته التعريف بال أو بالإضافة. وقال البصريون: لا حجة فيه لاحتمال ما سبق من التأويل.

obeikandl.com

[تقديم التمييز على عامله]

(ولا يمنع تقديم المميز على عامله، إن كان فعلاً متصرفًا، وفاقًا للكسائي والمازني والمبرد) خلافًا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين وأكثر متأخري المغاربة.

وحجة من أجاز القياس على غير التمييز من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف والسماع، قال[1]: [البسيط]

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادي الأَمَلا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا

وهو كثير. ويستثنى من ذلك: كفى بزيد رجلاً، ونحوه من التمييز الذي ليس بمنقول، فلا يجوز بإجماع: رجلاً كفى بزيد، وهو عند المصنف من مميز الجملة؛ وعند غيره من مميز المفرد.

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: " الحزم " ضبط الرجل أمره، وأخذه بالثقة " ارعويت " رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الاعراب: " ضيعت " فعل وفاعل " حزمي " حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه " في إبعادي " الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد

مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله " الاملا " مفعول به للمصدر " وما " الواو عاطفة، ما: نافية " ارعويت " فعل وفاعل " وشيبا " تمييز متقدم على عامله وهو قوله " اشتملا " الآتي " رأسي " رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه " اشتملا " فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرأس، والالف للاطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله " شيبا " حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف، وهو قوله اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الالفية، ولكنه في الالفية قد نص على ندرة هذا، ومثله قول الشاعر: أنفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا؟ وقول الآخر: ولست، إذا ذرعا أضيق، بضارع ولا يائس - عند التعسر - من يسر وقول ربيعة بن مقروم الضبي: رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماء تحلبا وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر: إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما والاستشهاد بهذا البيت الاخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون " المرء " مبتدأ وجملة " قر عينا " في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين

الذين يجعلون " المرء " فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه، لان التقدير على هذا المذهب: إذا قر المرء عينا بالعيش، فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر، إلا أن يدعى هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه.

وقياس قول المصنف أن نحو: زيد طيب نفسا من مميز المفرد، منع التقديم لكنه صرح في غير هذا الكتاب بأن الوصف المشبه به المتصرف كالفعل المتصرف في جواز تقديم التمييز عليه، وهذا يقتضي تفصيلا عنده في المنتصب عن تمام الاسم، جمعا بين كلاميه.

وقياس من جعل هذا منتصبًا عن تمام الجملة إجازة التقديم، فتقول: زيد نفسا طيب؛ فإن كان الوصف لا يشبه المتصرف امتنع التقديم، فلا تقول: زيد وجها أحسن من عمرو.

(ويمنع إن لم يكنه بإجماع) أي إن لم يكن الفعل المتصرف. وقضية ما سبق أن يكون المعنى: إن لم يكن الفعل المتصرف ولا ما أشبهه. ويدخل في هذا التمييز المنتصب بعد أفعل التفضيل، كما سبق تمثيله، وكل تمييز بعد مفرد كمثل ونحوها، نحو: لي مثله رجلاً، وكذا ما أشبه ذلك، إلا ما اقتضاه الجمع بين كلامي المصنف، من تخصيص بعض ذلك، كما مر.

وأجاز الفراء التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الأول في نحو: زيد القمر حسنًا، وثوبك السلق خضرة، فتقول: زيد حسنا القمر، وثوبك خضرة السلق. وهذا يقدح فيما ذكر المصنف من إطلاق الإجماع؛ وشرطه عند الفراء أن يكون المشبه به خبرًا، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم، وكذا لو قلت: مررت بعبد الله القمر حسنًا، لم يجز: حسنًا القمر، لأن القمر غير خبر.

(وقد يستباح في الضرورة) كقوله[1]: [الرجز]

---

(١) قال العيني: هذا رجز لم يعلم قائله. وبحثت فلم أعثر له على قائل.

الشرح: "معد" -بفتح الميم- وهو أبو العرب -معد بن عدنان- وكان سيبويه يقول: الميم من نفس الكلمة؛ لقولهم: تمعدد لقلة تمفعل في الكلام وقد خُولف فيه.

الإعراب: "نارنا" نار مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير المتكلم مضاف إليه، "لم" حرف نفي وجزم وقلب، "ير" فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف، "نارا" تمييز لمثلها، "مثلها" نائب فاعل ير، وضمير الغائبة مضاف إليه، "قد" حرف تحقيق، "علمت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "ذاك" اسم إشارة مفعول به لعلم والكاف حرف خطاب، "معد" فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، "كلها" توكيد لمعد وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في "نارا" فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها؛ لأنه تمييز مفرد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال: إن هذا لا دليل فيه على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدا؛

وَنَارُنَـــا لَـــمْ يُـــرَ نَـــاراً مِثْلُهَـــا قَـــدْ عَلِمَـــتْ ذَاكَ مَعَـــدٌّ كُلُّهَـــا

الأصل: لم ير مثلها نارًا، فمثل عامل غير متصرف، وقدم تمييزه عليه، وخرجت البيت على أن يرى علمية، ونارًا المفعول الثاني، وفيه نظر.

=

وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب، فيكون حينئذ "مثلها" مفعولا أول ناب عن الفاعل، ونارا مفعولا ثانيا. ا. هـ. العيني.

انظر: ابن الناظم ص١٤٦، والأشموني ١/ ٢٦٦..

obeikandl.com